السياسة الخارجية الامريكية وكيفية التعامل مع الازمات (نماذج مختارة)

U.S. Foreign Policy and Crisis Management (Selected Models)

م.د. منتصر عمران ناجي الرفاعي

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

muntasser.i@uokerbala.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٦/١٩ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/١٢/٢٩

ملخص:

تُعد السياسة الخارجية الأمريكية إحدى المحاور المهمة والرئيسة في تشكِّل ملامح النظام الدولي، حيث تمارس الولايات المتحدة الامريكية دورًا محوريًا في كيفية ادارة ومواجهة الأزمات العالمية وصياغة الاستجابات لها، ومثلما أن لكل أزمة أسباباً ودوافعاً ولها متغيرات وفواعل تؤثر في اتجاهاتها العامة نحو شاخص معين أو شواخص متعددة فإن لها كذلك نتائجاً وتداعيات تنعكس على البيئة الداخلية لطرفي الازمة وعلى البيئة الاقليمية والدولية. فضلا عن ذلك هناك فواعل دولية تحاول ان تقود الازمة وتديرها بما يخدم أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، وتُظهر الازمات الكبرى، مثل احداث ١١ أيلول سبتمبر ٢٠٠١ والحرب الروسية الأوكرانية المستمرة منذ ٢٠١٤ وتصاعدها عام ٢٠٢٢، كيفية تعاطي الولايات المتحدة الامريكية مع التحديات الأمنية والسياسية الدولية بما يخدم مصالحها الوطنية ويحافظ على مكانتها كقوة عظم.

وعليه، فقد تناولت هذا الدارسة السياسات الأمريكية تجاه هاتين الأزمتين من منظور استراتيجي وتحليلي، مسلطًا الضوء على الآليات التي اعتمدتها الولايات المتحدة للتعامل مع تهديدات الإرهاب والتوسع الروسي. كما تناقش الدراسة تأثير هذه الاستجابات على النظام الدولي وعلى العلاقات الثنائية والإقليمية. فضلا عن فهم العوامل التي تُحدد مواقف الولايات المتحدة تجاه الأزمات، وكيفية تحقيقها لأهدافها في سياق عالمي يتسم بالتعقيد والتحولات المستمرة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية –الازمات–الولايات المتحدة الامريكية – روسيا–اوكرانيا.

Abstract

The foreign policy of the United States represents a cornerstone in shaping the dynamics of the international system. As a global superpower, the U.S. plays a critical role in managing and addressing international crises, as well as formulating strategic responses to them. Each crisis is characterized by specific causes, drivers, variables, and actors that influence its trajectory, whether toward a single focal point or multiple objectives. Similarly, crises produce outcomes and ramifications that reverberate within the domestic contexts of the involved parties,

as well as across regional and global environments. Moreover, international actors often seek to maneuver and control such crises to advance their strategic goals and interests.

Significant global crises, such as the September 11, 2001 attacks and the ongoing Russia-Ukraine conflict—escalating notably in 2022—highlight the United States' approach to addressing complex security and political challenges. These cases underscore its efforts to safeguard national interests and reinforce its position as a dominant global power.

This study provides a comprehensive examination of U.S. policies toward these two crises, adopting a strategic and analytical framework. It investigates the mechanisms utilized by the United States to counter terrorism and confront Russian expansionism, while assessing the broader implications of these actions on the international system and on bilateral and regional relationships. Furthermore, the study seeks to analyze the underlying factors shaping U.S. crisis management strategies and the extent to which these strategies align with its overarching objectives in a rapidly evolving and increasingly complex global landscape.

Keywords: foreign policy, crises, the United States of America, Russia, Ukraine.

مقدمـة

تعد السياسة الخارجية الأمريكية حجر الزاوية في النظام الدولي، حيث تتحرك بمرونة وديناميكية لحماية مصالحها وتعزيز مكانتها كقوة عظمى، وقد أظهرت الولايات المتحدة قدرة فريدة على التعامل مع الأزمات العالمية وتحويلها إلى فرص استراتيجية تُرسخ نفوذها، وقد تجسّد احداث هجمات ١١ أيلول سبتمبر ٢٠٠١، التي شكلت منعطفًا تاريخيًا في سياستها الخارجية، أعادت واشنطن ترتيب أولوياتها الأمنية واستحدثت استراتيجيات جديدة مثل الحرب الوقائية والضربات الاستباقية، وقد أدى ذلك إلى تدخلات عسكرية كبرى في أفغانستان والعراق، حيث استغلت الولايات المتحدة هذه الأزمات لتعزيز وجودها العسكري في مناطق استراتيجية وضمان تدفق الموارد الحيوية، مع إعادة هيكلة النظام العالمي بما يخدم مصالحها، أما الحرب الأوكرانية، فقد أظهرت تحولاً في كيفية مواجهة التحديات الأمنية الأوروبية، إذ ركزت السياسة الأمريكية على دعم أوكرانيا عسكريًا واقتصاديًا في مواجهة روسيا، وذلك ضمن إطار الحفاظ على توازن القوى في أوروبا وتعزيز التضامن مع حلفاء الناتو.

وعليه تتمثل قدرة السياسة الخارجية الأمريكية في إدارتها للأزمات عبر أدوات متعددة، من أبرزها التدخل العسكري عند الضرورة، واستخدام الدبلوماسية لبناء تحالفات قوية، إلى جانب توظيف العقوبات الاقتصادية كسلاح فعال لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

اولاً: اهمية الدراسة: تحظى السياسة الخارجية باهتمام متزايد من قبل المفكرين والأكاديميين والمختصين بشان السياسي، فضلاً عن اهتمام الصفوة القيادية والمؤسسات الرسمية، لما لها من اتصال شديد وعلاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية، وهذه الاهمية التي تتحلى بها السياسة الخارجية جعلت منها هدف مقترنة بجملة أفعال لا حصر لها ومن هنا يمكن القول بأن الدارسة في الممارسات العملية لأية ظاهرة، لابد وان تسبق بإطار نظري لتلك الظاهرة، وتأتي أهمية ذلك من خلال الترابط الوثيق بين النظرية والممارسة، فلا يمكن للممارسة أن تبتعد عن النظرية، لأن ذلك التباعد سوف يضفي عليها الارتجالية والعفوية، إلا أن هذا لا يعني بأن يكون التلازم تاماً، لأن كل ممارسة لنظرية معينة، أنما تتأثر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والفكري الذي تمارس فيه وفي ضوء ما تقدم، لا يمكننا البحث في سياسة الخارجية الامريكية وكيفية التعامل حيال الازمات – الداخلية والدولية – من دون أن نسبق ذلك بمحاولة تقديم دراسة في الأطار النظري المفاهيمي لظاهرة السياسة الخارجية.

ثانياً: هدف الدراسة: تتعرض السياسة الدولية لازمات – داخليه – وخارجية – وربما لا نجافي الحقيقة إذا قلنا ان السياسة الخارجية الامريكية كان لها النصيب الاكبر في تلك الازمات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر من الازمات الداخلية ازمة الحادي عشر من ايلول سبتمبر ٢٠٠١، كذلك هناك ازمات دولية تعدها السياسة الخارجية الأمريكية هدف لها لتوظفها في خدمة مصالحا الاستراتيجية، ومن هذه الازمات هي الازمة الروسية الأوكرانية.

ثالثاً: اشكالية الدراسة: لا تزال السياسة الدولية تشهد ازمات متعددة، لذا يتصدى البحث لمناقشة اشكالية تتعلق بكيفية تعامل السياسية الخارجية الامريكية مع هذه الازمات الداخلية– الدولية وكيفه توظيف هذه الازمة لخدمة مصالحا الاستراتيجية.

رابعاً: فرضية الدراسة: للتعامل مع الاشكالية تنطلق الدراسة من افتراض مؤداه ان التعامل مع ازمات السياسة الخارجية الامريكية اختلف ما بين الازمة الداخلية والازمة الدولية، الامر الذي كانت له اثاره على السياسة الدولية بشكل عام والسياسات الداخلية بشكل خاص.

خامساً: منهجية الدراسة: لغرض التحقق من فرضية الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج الرئيسية التي تُعد الأنسب لبناء الفرضية والوصول بها إلى غاياتها المرجوة، وقد شمل ذلك المنهج التاريخي، الذي يُعتبر أساسياً في الدراسات السياسية والاستراتيجية لما يقدمه من خلفية شاملة حول الموضوع قيد البحث. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المنهج المقارن كأداة لتحليل الواقع وتفسير المعطيات الميدانية، كما تم الاعتماد على المنهج النظمي لدراسة الظاهرة من خلال تحليل مدخلاتها وعملياتها، وصولاً إلى مخرجاتها، وأخيرًا، ساعد المنهج التحليلي الباحث على تكوين تصور واضح عن طبيعة السياسة الخارجية الامريكية، وكيفية إدارة الازمات لصالحا.

سادساً: هيكلية الدراسة: سنقسم هذه الدراسة الى مبحثين رئيسيين. يتناول المبحث الأول مفهوم السياسة الخارجية وماهية الازمة، والمبحث الثاني سيتناول اليات السياسية الخارجية الامريكية اتجاه الازمات الداخلية والخارجية.

المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية وماهية الأزمة

تعمل السياسة الخارجيّة على مبدأ تحقيق المصالح من خلال ابراز مصادر القوّة، وتبيان الأهداف التّي تسعى السلطة السياسية إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه، ترتبط السياسة الخارجيّة بحجم الإمكانيات الذاتيّة وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثر عوامل البيئة الخارجيّة من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح. ومثلما أن لكل أزمة أسباباً ودوافعاً ولها متغيرات وفواعل تؤثر في اتجاهاتها العامة نحو شاخص معين أو شواخص متعددة فإن لها كذلك نتائجاً وتداعيات تنعكس على البيئة الداخلية لطرفي الازمة وعلى البيئة الاقليمية والدولية. وهذه الاخيرة هي التي ستكون محط اهتمام هذه الدراسة لا سيما منها تلك التداعيات التي تمس السياسة الامريكية ومستقبلها اتجاه هذه الازمات ولاسيما الازمة الروسية الأوكرانية كواحدة من أهم الازمات الفاعلة والمؤثرة وما تعكسه هذه الازمات تبعاً لذلك على مجمل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وعلية سنقسم هذه المبحث الى مطلبين رئيسيين وكما بشكل الاتي: المطلب الاول: مفهوم السياسة الخارجية– المطلب الثاني: مفهوم الازمة.

المطلب الاول: مفهوم السياسة الخارجية

تعرف السياسة الخارجية لدولة ما على إنها: "**مجموعة الاهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذه الدولة مع الدول الأخرى في العالم**"، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الأيديولوجية والفكرية والاقتصادية من خلال التعاون والمشاركة السلمية مع الدول الأخرى أو الحرب والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن الواحد العشرين تصاعداً ملحوظاً لأهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ومن خلال جمله من المؤسسات السياسية في هذه الدولة، لذا تعد السياسة الخارجية إحدى اهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ اهدافها في المجتمع الدولي، وتعد الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكوا من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، وهناك من يذهب الى مفهوم السياسة الخارجية على انها مجموع من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك واعتبارها الخطة او مجوعة الخطط المتعلقة بالسياسة الخارجية"، **ويذهب الاستاذ فاضل زكي محمد** الى أن السياسة الخارجية: "**هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معنية مع غيرها من الدول**" اما **الاستاذ محمد طه بدوي** يرى أنها: " " ويرى **كارل دويتش** أن السياسة الخارجية **(تقوم أول السعي وراء تحقيق مصالح الدولة الاقتصادية والمحافظة على استقلها وأمنها وثانيا وحمايتها)**، وقد عرف **والتر ليبرمان** السياسة الخارجية على أنها "

العمل على ايجاد القوانين التي تفصل بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الالتزام" وقد عرف الالتزام على أنه " **كل تعاقد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم تنفيذه من خلال استعمال القوة التي تتضمن الجيش والموارد الولية والروح المعنوية للشعب**" [١].

وعليه، لا تختلف السياسة الخارجية الامريكية عن هذا المفهوم غير ان عملية تحديد مفهوم السياسة الخارجيّة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، امر في غاية من الصعوبة، بسبب طبيعة ومكانة النظام السياسي الأمريكي في سلم القوى الدولية، وبالنتيجة أن عمل السياسة الخارجية الامريكية يهدف الى تحقيق المصلحة العليا للدولة وفق تلك الاستراتيجيات التي تم اقرارها من قبل صانع القرار والدوائر المعنية بذلك بالتالي فان المرتكزات المفاهيمة للسياسة الخارجية الامريكية تحددها مجموعة من الاتجاهات التي تحاول أن تجعل من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية مهيأة لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها المرجوة[٢].

المطلب الثاني: مفهوم الازمة

ان من صعب ايجاد تحديد دقيق وشامل لمفهوم الأزمة، لاسيما في ظل التقدم السريع على مستوى المؤسسات وعلى المستوى التقني. ومن الصعب أيضاً تصور وجود أي مجتمع خال من الأزمات، بل إنّ الفرد والاسرة يتعرضان لأزمات، حتى أنه يمكن القول بأن الأزمات سمة من سمات حياتنا أو سمة التطور البشري. وكما يواجه الفرد والاسرة الأزمة، فإن المجتمعات والدول تواجه أيضاً أزمات، سواء أكانت هذه الأزمات داخلية أم خارجية؟ وتأسيساً على ذلك فإن القبول بهذه الحقيقة يعد مدخلاً مناسباً ومهماً للتعاطي مع الأزمة. لاسيما وان الأزمات تُصنف عادةً إلى خمسة مستويات بناءً على مدى تأثيرها وتعقيدها، هذه المستويات تساعد في فهم طبيعة الأزمة وتحديد كيفية التعامل معها. وهي كالتالي [٣]:

١. **الأزمة الفردية:** تحدث على مستوى الفرد أو الأسرة.
٢. **الأزمة المؤسسية:** تؤثر على مؤسسة أو منظمة محددة.
٣. **الأزمة المجتمعية:** تؤثر على مجتمع أو منطقة محددة.
٤. **الأزمة الوطنية:** تؤثر على دولة بأكملها.
٥. **الأزمة العالمية: تؤثر** على المجتمع الدولي بأسره.

وكل مستوى يتطلب تدخلات واستراتيجيات مختلفة بناءً على نطاق وتأثير الأزمة. وإن دراسة الأزمات الدولية وكيفية اداراتها أصبح اليوم مجالاً مشتركاً لاهتمام الباحثين في جميع فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية. وتعيش العلاقات الدولية في الظروف الراهنة أزمات متكررة ومتلاحقة تفرض نفسها على صناع السياسات الخارجية ومحللي العلاقات الدولية. وهذا الاهتمام المتزايد يعود الى التداعيات الهامة والخطيرة التي تؤدي اليها مثل هذه الأزمات، سواء على صعيد الدول الأطراف أم على صعيد بيئة النظام الدولي ككل، وعليه، أن دراسة ماهية الأزمة الدولية ليس بالأمر اليسير لذا سنحاول القاء نظرة سريعة على تعريفاتها وتطورها، من خلال الإشارة الى اهم التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة بصورة مباشرة، ومن خلال الاتي:

١. **تطور مفهوم الازمة:** ان التطور التاريخي لاستخدام هذا المصطلح يعود بجذوره الى علم الطب الاغريقي القديم، فقد كان يستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول هامة، أو لحظات مصيرية في تطور المرض، يتوقف عليها إما شفاء المريض، وإما موته، والأزمة، على هذا النحو، بمعناها العام والمجرد، هي تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما الى الأفضل، وإما الى الأسوأ (الحياة أو الموت، الحرب أو السلم). وفي القرن السادس عشر شاع استخدام المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، ومع بداية القرن الثامن عشر تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة، أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنذ ذلك الحين دخل المصطلح حيز الاستعمال لدى علماء النفس، عندما بداء الحديث عن مصطلح أزمة الهوية، ولدى الديموغرافيين لدى اشارتهم لأزمة الانفجار السكاني، وفي كثير من المجالات الأخرى[٤] .

٢. **مفهوم الأزمة في العلوم السياسية:** يشير مصطلح الازمة في العلوم السياسية عن موقف وحالة حرجة وحاسمة يوجهها متخذ القرار في احدى الكيانات السياسية والإدارية في الدولة (مؤسسة أو مشروع) تتلاحق فيها الأحداث، وتتزامن وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج. وقد يفقد معها متخذ القرار قدرته في السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية.[٥]وقد يتحكم فيها ويوجهها نحو تحقيق الاهداف المطلوبة والمصالح السياسية فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان السياسي للدولة التي تصيبها مشكلة، والتي يجد متخذ القرار صعوبة بالغة في التعامل معها. وقد تجعله في حيرة بالغة من أمره لاتخاذ قرار في ظل دائرة مضطربة تعاني من عدم التأكد، وقصور المعرفة، واختلاط الأسباب بالنتائج، وتداعي كل منها بشكل متلاحق ليزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد تنزل مستقبلاً بالأزمة ذاتها. وبمعنى آخر، إنها إدراك متخذ القرار في الدولة بوجود خطر يهدد بقاء الدولة او قيمها أو أهدافها.[٦]وبناءً على ذلك تأخذ الأزمة بعدين رئيسين، وخصائص[٧]متعددة هما:

البعد الأول: الرعب الناجم عن التهديد الخطير للمصالح والأهداف الرئيسة الخاصة المتعلقة بالكيان السياسي للدولة الحالية والمستقبلية.

البعد الثاني: الزمن الناجم عن الوقت المحدود المتاح أمام صانع القرار لاتخاذ قرار سريع وسليم، لا يتضمن ايّ خطأ، لأنه لن يكون هناك وقت لتأخير أو إصلاح الخطأ قبل نشوء أزمات جديدة أشد وأصعب من الاولى قد تقضي على الدولة ذاتها.

وانطلاقاً من ذلك فإن الأزمة ينظر إليها من خلال منظور مستقبلي، باعتبار ان الخطر الحقيقي للأزمة لا ينصرف او يتعلق بالماضي والحاضر، ولكنه يتجه الى ما يمكن ان تؤدي الأزمة إليه في المستقبل [٨].

٣. **تحديد مفهوم الأزمة الدولية:** يمكن تحديد الأزمة الدولية على انها ظاهرة سياسية عرفتها المجتمعات الإنسانية، قبل وجود التنظيم الدولي بل قبل أن تنعت الأزمات التي طرأت على علاقاتها بأنها (دولية)،

والأزمة الدولية هي حالة حرجة تنذر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول، ومن ثم تشكل مرحلة اساسية من مراحل الصراع الدولي الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية، ويتدرج في تصاعده حتى يصل في الى الاشتباكات العسكرية، وهكذا تقع الأزمة الدولية على سلم التصعيد، عند الدرجة التي تسبق المواجهة العسكرية المباشرة[٩] . وقد خضعت الأزمة الدولية او السياسية (International Political Crisis) لتعريفات عديدة تتفاوت لدرجة كبيرة اتساعاً وضيقاً: فالباحث (والتر ريموند–Walter Raymond) مؤلف قاموس (المصطلحات السياسية–Dictionory of Politics): يعرف الأزمة الدولية تعريفاً واسعاً وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بمشكلة مزمنة. تتضمن عدة ازمات، مثل مشكلة الشرق الاوسط. إنه يعرف الأزمة، من خلال هذا المفهوم، بأنها حدث جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها، مثل أزمة الشرق الأوسط، وفي تقديره ان الأزمة قد تتمثل في النشاط، أو الأنشطة الرامية الى تهديد وجود الدولة، أو مصالحها الحيوية[١٠]. والكاتب السياسي (سيوم براون– Seyom Brown) في كتابه (أزمة الحكم– السياسية الخارجية في عهد كيسنجر)، يطلق إسم الأزمة على مرحلة المحنة التي واجهتها السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، بشقيها الداخلي والخارجي، في بداية عهد الرئيس (نيكسون – Richard Nixon)، والتي اتسمت بالتخبط وغموض أهداف الدولة وغاياتها القومية، وانسجاما مع التعريف الواسع للأزمة نجد (هنري كيسنجر – H.Kissinger) يحصر مفهوم الأزمة في مجرد كونها عرضاً (Symptom) لوصول مشكلة ما الى المرحلة التي تسبق مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة الى حلها قبل ان تتفاقم عواقبها.[١١]وهناك من يعرفها على انها "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي يصاب بها"[١٢]. وتعرف أيضا على انها (تحول فجائي عن الطريق المعتاد – تعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر وخطير للقيم أو المصالح الرئيسة للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الازمة)[١٣].

ومقابل هذه الرؤية الواسعة والشاسعة لتعريف الأزمة، نجد تعريفات أخرى تنطلق من رؤية حصرية او محددة ونكتفي بالإشارة الى تعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية (International Crisis Behaviour)، فالأزمة الدولية في رأيه هي: (حالة ناجمة عن حدوث تغيير في البيئة الداخلية أو الخارجية للقرار السياسي، يتسم بثلاث خصائص، في تصور السلطة العليا لصنع القرار السياسي، وهي[١٤]:

١. قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع يتزامن معه او يعقبه.
٢. ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية.
٣. إدراك ان هناك وقتاً محدداً للرد على هذا التهديد.

وفي قراءتنا لهذا لتعريف نجد انه أقرب الى الدقة والتحديد والشمولية، لأنه لا يغفل الطابع النسبي للأزمة الدولية، وخصوصاً عندما جعل الظاهرة المكونة للأزمة تتسم بثلاث خصائص رئيسة.

المبحث الثاني: آليات السياسة الخارجية الأميركية اتجاه الازمات

ليس ثمة خلاف بشأن هذه الأحداث وما تمثله من مرحلة مهمة في مسار السياسية الدولية عامة والسياسية الأمريكية خاصة، فيكاد يجمع اغلب الباحثين على أن هذه الأحداث تمثل عاملاً مهمة وجوهرياً على صعيد العلاقات الدولية، ادى إلى تحول مهم في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وبالطريقة التي دفعتها إلى صياغة استراتيجيتها العالمية، سواء على صعيد أعادة تشكيل السياسات الكبرى، وأعاده تعريف دورها عالميا، وبهذا الشأن سادت العديد من التوجهات التي تناولت بالبحث والتحليل توصيف الحدث والنتائج التي ترتبت عليه، وبالتحديد تلك النتائج التي ارتبطت بتوجهات السياسة الأمريكية، القائمة على مكانة هذه القوة العظمى في النظام الدولي، ومقومات القوة التي تمتلكها، والتي كان لها انعكاس واضح في مسار تبلور النظام الدولي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، ولعل من أبرز هذه التوجهات تلك القائلة بأن الازمات الداخلية والدولية – احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١– الحرب الروسية الاوكرانية – ادت إلى بروز سياسة أمريكية جديدة ذات توجهات مختلفة عن السابق الى جانب هذه الاتجاه هناك اتجاه ثان ذهب الى الاعلان عن السياسة الأمريكية الساعية نحو ترسيخ الهيمنة وبناء عالم جديد يقوم على الزعامة الامريكية.

وعلية سنقسم هذه لمبحث الى مطلبين رئيسين وكالاتي:

المطلب الاول: آليات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الازمات الداخلية–احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ "انموذجا"

ان السياسات الأمريكية اخذت تتغير نسبيا بعد العام ١٩٩١ عندما اخذت تركز على خطاب حقوق الانسان والديمقراطية، وتزامن مشروعها لديمقراطية المنطقة الذي اعلنت عنه عام ٢٠٠٢ مع بدأ نمو الارهاب ووصوله الى مراحل خطيرة، وكانت الادارات الامريكية بعد العام ٢٠٠١ ترى ان المنطقة العربية عامة تعد احدى المناطق التي توجد بها ظروف تسمح بنمو الإرهاب، من انتشار الاستبداد والفقر والبطالة، وعدم المساواة والانغلاق السياسي وغيره.

وعليه، اعلنت الحرب على ما يعرف بالإرهاب، بعد احداث ١١ أيلول٢٠٠١، وهي حرب استهلكت موارد كبيرة، وفرضت على دول العالم التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتدمير اي هدف يمكن ان يكون ارهابيا او قد يتحول الى نشاط ارهابي(١٥).

الفرع الاول: أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

مثلت احداث الحادي عشر من أيلول نقطة تحول في العلاقات الدولية والسياسات الأمنية، هي مجموعة من الهجمات العسكرية التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية في صباح يوم الثلاثاء الموافق ١١/ سبتمبر ٢٠٠١، أذ تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة وقد نجحت ثلاث منها، الطائرة الأولى هي الرحلة رقم (١١) لشركة أمريكان إيرلاينز، وقد اصطدمت بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي في نيويورك، الطائرة الثانية كانت الرحلة رقم (١٧٥)

لشركة يونايتد إيرلاينز وقد ضربت البرج الجنوبي، اما الطائرة الثالثة الرحلة رقم (٧٧) لشركة أمريكان إيرلاينز فقد استهدفت البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) في واشنطن العاصمة، وكانت الطائرة الرابعة الرحلة رقم (٩٣) لشركة يونايتد إيرلاينز، قد تحطمت في حقل بولاية بنسلفانيا بعد صراع بين الركاب والمختطفين، حيث كان الهدف المحتمل لها البيت الأبيض أو الكابيتول، سقط نتيجة لهذه الأحداث ما يقارب (٢٩٧٣) ضحية وما يقارب (٢٤) مفقود، وإصابة أكثر من (٦٠٠٠) آخرين بجروح جسدية، إضافة إلى تعرض العديد للإصابة بأمراض تنفسية طويلة الأمد بسبب استنشاق غبار الأبنية المنهارة، فضلا عن التأثير النفسي والاجتماعي على أسر الضحايا والمجتمعات المتضررة، والذي خلف أعباء نفسية كبيرة، إضافة إلى خسائر اقتصادية تجاوزت ٦٠ مليار دولار، فضلا عن تراجع الأسواق المالية بشكل حاد، إذ خسرت بورصة نيويورك مليارات الدولارات في الأيام التالية، وقد تأثر قطاعات الطيران والتأمين، اذ قُدرت خسائر شركات الطيران وحدها بنحو **19 مليار دولار** كذلك تكاليف إعادة الإعمار وتعزيز الأمن الداخلي بلغت مئات المليارات خلال السنوات اللاحقة[١٦].

الفرع الثاني: آليات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه احداث الحادي عشر من ايلول

شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، نقطة تحوّل جوهرية وتاريخية بكل المعايير، ليس على صعيد السياسة الأمريكية تجاه العالم فحسب، بل على مستوى النظام الدولي ككل، إلى درجة أن بعض المحللين والمختصين أخذوا يقسمون التاريخ إلى مرحلة ما قبل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وما بعدها، لذا عملت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبيلو بوش)، التي كان يسيطر عليها تيار المحافظين الجدد (new conservatives)، على استغلال هذه الأحداث وادارتها وتوظيفها، لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم، وإعادة صياغة النظام العالمي وفق أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية، تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأساس، كان من أبرزها **(مشروع القرن الأمريكي)** الذي يهدف إلى ترويج الأفكار المتعلقة بالقيادة الأمريكية للعالم، ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت على قمة هرم النظام الدولي، بعد قيادتها للغرب والانتصار في الحرب الباردة، لهذا يجب أن تكون لديها الرؤية والإرادة الحقيقية لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بشكل يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية. ولتحقيق ذلك تبنى المشروع مجموعة من الأفكار، كان من أبرزها إعلان **(حرب وقائية)**، تشنها الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان من العالم، ترى فيه تهديداً لأمنها القومي، حسب زعمها، واستعمال كل الوسائل المتاحة بما فيها التدخل العسكري، وتغيير الأنظمة السياسية القائمة واستحداث قيم أخلاقية تصنف الدول على أساس الخير والشر، وتكريس قاعدة **(من ليس معنا فهو ضدنا)**، كما انطلقت إدارة (جورج دبيلو بوش)، من مبدأ يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حرب لدحر الإرهاب، سواءً أكان دولاً أم جماعات أم افراد، وتهدف إلى نشر الديمقراطية ودعمها في كل ثقافة وأمة، وذلك للحفاظ على أمن الشعب الأمريكي، وهذا ما يتطلب منها البقاء في حالة هجوم دائم لهزيمة الإرهابيين خارج الأراضي الأمريكية حتى لا تضطر إلى مواجهتهم على أراضيها. في ضوء ذلك، يمكن القول ان الإدارة الامريكية قد إدارة ازمة احداث الحادي عشر

من أيلول بما يخدم مصالحها وهذا ما نلّتمسه من خلال ملامح استراتيجية أمريكية جديدة ضمنها من خلال وثيقة "**استراتيجية الأمن القومي للّولايات المتّحدة الأمريكية**" التي قدمها الرّئيس جورج دبيلو بوش بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٠ إلى الكونغرس الأمريكي، والّتي حدّدت مهامها بالأهداف الواردة فيها، وقد عُدّت هذه الوثيقة تدشيناً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، مستفيدة من ملاءَمة الأوضاع الدولية الجديدة لرغبة أمريكا في استعمال قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية لفرض خياراتها وإرادتها على العالم، في ظل ضعف الآخرين، وعجز أية دولة أو مجموعة دول على مجابهة قوتها العظمى، وقد تحددت ملامح الاستراتيجية بالآتي[١٧]:

١. الالتزام بالحفاظ على عالم أحادي القطب ليس للولايات المتحدة الأمريكية فيه أي ندٍ (منافس)، فضلا عن ذلك، لا يمكن السماح بظهور أي ائتلاف قوي لا يشمل الولايات المتحدة الأمريكية، بما يعني الحفاظ على الهيمنة المنفردة على العالم، من خلال تأمين المصالح الاقتصادية والحفاظ على قوة الاقتصاد الأمريكي.

٢. ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسيادتها ووحدتها الإقليمية وسلامة مواطنيها وحرياتهم.

٣. أن يكون استعمال القوة، وقائياً بل وربما إستباقياً، للقضاء على التهديدات المحتملة قبل أن تتحول إلى مشكلة كبيرة، إذ لم يعد التهديد قادماً من قوى عظمى أخرى يتم التعاطي معها من خلال قدرة الردع النووية، بل هو متأتٍ من مجموعات إرهابية ليس لها مكان محدد.

٤. ترسيخ ونشر القيم الأمريكية، وإضعاف الأيديولوجية الإسلامية.

٥. تحليل التهديدات وكيفية مهاجمتها، فقد بات في وسع مجموعات صغيرة من الإرهابيّين –ربما بمساعدة دول خارجة عن القانون–أن تحصل على أسلحة دمار شامل نووية أو كيميائية أو بيولوجية، ولا يمكن بحسب الإدارة الأمريكية استرضاء تلك المجموعات أو ردعها، لذا لا بد من استئصالها، من خلال تهيئة البيئة العسكرية الملائمة لأداء المؤسسة العسكرية، بما يجعلها مؤهلة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي.

٦. تشديد الرقابة على حركة المواطنين لاسيما في المرافق الكبرى والمزدحمة، كما عملت على زيادة نشر كأمرات المراقبة في المناطق العامة.

مما تقدم يمكن أن نستشف، أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد عملت على تقويض المخاطر التي كانت تحدق بالولايات المتحدة الأمريكية قبل هذه الأحداث والمتمثلة بالترهل الذي أصاب المؤسسات الأمنية والعسكرية والذي أحدث فراغا استراتيجيا داخل الفكر الأمريكي نتيجة غياب العدو الحقيقي المهدد للمصالح الأمريكية بشكل مباشر، إذ أن وقوع أحداث أيلول أوجد الفرصة الكبرى للمنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين لصياغة رؤى ونظريات استراتيجية انتهت بانتهاج استراتيجية الضربة الاستباقية، خاصة مع بروز العدو الجديد بنظرهم **(الإرهاب)**، وقد طبقت هذه الاستراتيجية ضد دولتي أفغانستان في العام ٢٠٠١، والعراق العام ٢٠٠٣، وكان من الممكن أن تزحف الحرب باتجاه سوريا وإيران لولا تعثر المشروع

الأمريكي في أفغانستان والعراق، أي تطبيق نظرية **(الدومينو)** على البلدين، ومن المحتمل تطبيقها على دول أخرى إذا ما اقتضى الأمر، مما عزز من مكانة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، من التقديم السابق نرى ان الرئيس الامريكي هو المسؤول الاول عن التعامل مع الازمات التي تصيب السياسة الخارجية، وقد خوله الدستور الصلاحيات الكاملة بذلك لان اساس صنع السياسة الخارجية هو من صميم عمل الرئيس وادارته وفريقه(مؤسسة الرئاسة)، وهو امر يختلف من رئيس لآخر حسب العقيدة التي يحملها كل رئيس وحسب الفريق الذي يعمل معه.

المطلب الثاني: آليات السياسية الخارجية الأميركية اتجاه الازمات الدولية –الحرب الروسية الاوكرانية "انموذجا"

هناك عبارة شهيرة لرئيس وزراء بريطانيا الأسبق لونستون تشرشل (Winston Churchill) تقول: " **أذا اردت ان تقضي على الاتحاد السوفيتي عليك بفصل أوكرانيا وروسيا البيضاء عنه**". لذا يبدوا ان مجمل الاحداث ذات الصلة بالأزمة الروسية–الأوكرانية، تشير الى أن هذه الازمة كانت في جوهرها شكلاً من أشكال المواجهة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الاقليمي والدولي. لذا فان الولايات المتحدة الامريكية كانت حاضرة وبقوة في هذه الازمة كقطب دولي مهيمن سعت الى محاصرة روسيا وعزلها دولياً وابعاث الهواجس الاقليمية تجاه الخطر الروسي وادخالها في مواجهة اقليمية مستمرة تنظر اليها الولايات المتحدة الامريكية على انها تحجيم من قدرة روسيا على استعادة مكانتها القديمة من جهة اخرى. وبغض النظر عن مدى التأكد من دقة التحليل السابق إلا ان هذه الازمة تشير بشكل عام الى تغير حقيقي في طبيعة النظام الدولي ستتضح معالمه في السنوات اللاحقة يقوم على اساس بدء حقبة جديدة من العلاقات الدولية اساسها احتدام التنافس الاستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة بمستويات أقل من تلك التي كانت سائدة أبان الحرب الباردة تسعى روسيا من خلالها استعادة بعض مواقع نفوذها المفقودة وتصحح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة، لذا شهدت السياسة الخارجية الأمريكية مع روسيا تقلبا خلال العقود الثلاثة الاخيرة، فبعد مرحلة من التعاون النسبي، اخذت تتجه في عهد الرئيس بوش الابن الى التوتر، ثم اتجهت الى التعاون النسبي في مستهل عقد الرئيس الاسبق اوباما، ثم انساقت وراء الصراع في العقد الراهن، وما ان وصل الرئيس السابق دونالد ترامب الى الحكم حتى اعلن:" **ان السياسة مع روسيا يمكن ان تتغير، وان الرئيس الروسي لا يمثل له لا صديق ولا عدو، ورغب ان تكون هناك، بداية جديدة مع روسيا**"، وقد احتدم التنافس الأمريكي – الروسي حول السوق الأوروبية التي تعد الأضخم والأقرب لواشنطن، خاصة في ضوء التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وبروكسل، كما أنها أكبر وأهم الأسواق الروسية، وضرب روسيا بها سيوجعها، ويهدد استقرارها الاقتصادي، ومن ثم الاجتماعي والسياسي. وقد أشار وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، في كلمته بجامعة بلجراد في صربيا، في ٢٢ فبراير ٢٠١٨، إلى أن الولايات المتحدة تسعى لإزاحة روسيا من سوق الطاقة الأوروبية عبر دفع أوروبا للاعتماد على الغاز الامريكي المسال، رغم سعره المرتفع، وتعمل على عرقلة مشاريع نقل

الغاز الروسي لأوروبا ورغم محاولات الرئيس ترامب اظهار انه سيتبنى سياسات اكثر حزما مع روسيا، من عهد الرئيس اوباما، الا ان الملاحظ ان الرئيس ترامب اتخذ سلسلة من القرارات واعتمد عدة سياسات تخص روسيا ومنها طرد عدد كبير من الدبلوماسيين الروس من الولايات المتحدة الأمريكية في شهر اذار ٢٠١٨ بعد اكتشاف تدخل روسي في مقتل عميل مخابرات روسي في بريطانيا، كذلك استمرار العقوبات الاقتصادية على روسيا بسبب أوكرانيا، وكل من الموقفين اعاد ادخال العلاقات بين الدولتين في اطار دينامي وليس ثابت كما كان في نهاية عهد اوباما عندما تجمدت العلاقات عند التوتر، وفي عهد الرئيس جو بايدن اخذت السياسات الأمريكية تشهد تحولا مهما، وهو ما يلاحظ على صعيد سياستها الخارجية تجاه روسيا، أذ تعد العلاقات الأمريكية مع روسيا من اهم المقاييس التي يمكن ان يعتمدها اي مختص او مراقب لبيان الراي بشأن وجود تحول في السياسات الأمريكية من عدمه، ولقد اهتم الرئيس جو بايدن بالعلاقة مع القوى الكبرى بشكل عام والعلاقة مع روسيا بشكل خاص وحاول ان يسوق تلك العلاقات ضمن المنطق الاقتصادي اكثر مما كان يركز على الجانب الاستراتيجي، او التركيز على الجانب الاقتصادي بوصفه مدخلا للحصول على نتائج سياسية [١٨].

الفرع الاول: الحرب الروسية الاوكرانية

تعود جذور الأزمة الروسية الأوكرانية إلى عام ١٩٩١ عندما انهار الاتحاد السوفيتي واستقلت أوكرانيا كدولة ذات سيادة، رغم ذلك، ظلت أوكرانيا تحت تأثير روسيا اقتصاديًا وسياسيًا، وفي العام ١٩٩٤ تم توقيع (مذكرة بودابست) التي تعهدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام سيادة حدود أوكرانيا في مقابل تخلِّي (كييف) عن ترسانتها النووية، لصالح روسيا الاتحادية، غير ان سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على أوروبا الشرقية، من خلال تمدد الناتو شرقاً، فانضمت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف وانضمت ٩ دول من شرق أوروبا، بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة (بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا)، ثم لحقت بها بعد ذلك كل من (الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية)، وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين ١٩٩٩ و٢٠٢٠ نحو ١٤ دولة مثلت نصف الدول الأعضاء في الحلف ولم يعد متبقيًا من الدول العازلة بين روسيا وحلف شمال الاطلس (الناتو) سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وترى روسيا أن دخول الدولتين يعني حصارها داخل حدودها، لذا تصاعدت مخاوفها من نتائج قمة الناتو التي عُقدت في العاصمة الرومانية، بوخارست، عام ٢٠٠٨، عندما رحَّب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لكسب عضويته، وهو ما كان من وجهة النظر الروسية، بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب، لذا نلاحظ أن ممانعا روسيا الاتحادية على عملية التوسع ما هو إلا شعور بالخطر وعدم الثقة الذي من الممكن أن تهدد أمنها القومي في عام ٢٠١٤، اندلعت أزمة كبرى بعد الإطاحة بالرئيس الأوكراني المؤيد لروسيا، فيكتور يانوكوفيتش، إثر احتجاجات شعبية، ردًا على ذلك، ضمت روسيا شبه جزيرة

القرم، مما أثار إدانات دولية واسعة وأدى إلى فرض عقوبات غربية على موسكو، في الوقت نفسه، دعمت روسيا حركات انفصالية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك بشرق أوكرانيا، مما أطلق صراعًا مسلحًا مستمرًا بين القوات الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسي، وتأكد بعض التقديرات على حصول أوكرانيا خلال الفترة من ٢٠١٤- ٢٠٢١ على نحو (٥,٦) مليار دولار من الولايات المتحدة الامريكية، شملت أسلحة ومعدات مكافحة التهديدات السيبرانية، بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي لمواجهة التهديدات الروسية عبر – **مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية**–و في ٢٤ شباط ٢٠٢٢، أعلنت روسيا عن شن عملية عسكرية خاص في أوكرانيا، بحجة حماية السكان الناطقين بالروسية ومنع توسع حلف الناتو شرقًا، الهجوم الروسي كان واسع النطاق، مستهدفًا كييف العاصمة ومدنًا استراتيجية أخرى، في البداية، سعت روسيا إلى تحقيق نصر سريع، إلا أن المقاومة الأوكرانية المدعومة تسليحيًا واستخباراتيًا من الغرب أبطأت تقدمها، وقد شهدت الحرب تحولًا إلى صراع طويل الأمد مع تركيز روسيا على السيطرة على مناطق دونباس وجنوب أوكرانيا، في المقابل شنت أوكرانيا هجمات مضادة لاستعادة أراضيها، تسببت الحرب في أزمة إنسانية هائلة، مع فرار الملايين من المدنيين إلى دول الجوار، إضافة إلى تدمير البنية التحتية الأوكرانية [١٩].

الفرع الثاني: اليات السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الحرب الروسية الاوكرانية

يرى مستشار الأمن القومي الاسبق زبيغنيو برجنسكي في أن أوكرانيا بالتحاقها مع روسيا تشكّل الإمبراطورية الروسية التي لا يمكن أبداً أن تكون ديمقراطية، لذا فقد أدرك مبكراً، ان أوكرانيا يمكن أن تكون خطوة أولى فيما بات يعرف بسلسلة تداعي الدومينو. والمقصود بها الاندماج المتلاحق لدول أوروبا الشرقية بالناتو، واستغلت ادارة الرئيس الأمريكي جو بايدن مسألتين مهمتين لتنفيذ هذا التكتيك[٢٠]:

١. **المسألة الاولى:** هي صدقية، وموثوقية حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين الذين يعتمدون على مظلتها العسكرية والسياسية في التعاطي مع قضايا حقوق الانسان وحماية الاقليات وحق تقرير المصير.

٢. **المسألة الثانية:** هي التنافس الروسي الامريكي حول قيادة النظام العالمي الجديد من خلال انهاء سياسة التفرد الامريكي في النظام الدولي، ولتحقيق ذلك التوجه الاستراتيجي عملت الولايات المتحدة على اشعال فتيل الازمات في الاقاليم الجيوستراتيجية القريبة من روسيا، كما هو الحال في ازمة– الحرب– الاوكرانية، حيث عمدت الولايات المتحدة فتح جبه ضد روسيا، وإظهاره في موقف العاجز عن نجدة حليفتها اوكرانيا، لتحقيق اهداف استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها تتجلى في الآتي[٢١]:

اولاً: خلق خنجر داخل أحضان الدب الروسي وهو أوكرانيا بضمها للاتحاد الأوروبي بالشكل الذي يسمح بوجود قواعد عسكرية في إطار الحلف الأطلسي وتهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء سفاستبول المنفذ الحيوي لروسيا على البحر الأسود في اقليم شبه جزيرة القرم.

ثانياً: إن تصبح أوكرانيا التابعة للاتحاد الأوروبي بقواعدها العسكرية تابعة لحلف شمال الأطلسي وتكرار نفس السيناريو مع جورجيا أقصى الشمال الشرقي لتركيا عضوة الأطلسي أيضاً فضلاً عن تهديد القاعدة الروسية في ميناء طرطوس في سوريا المنفذ الوحيد لروسيا على البحر الأبيض عن طريق إسقاط نظام الاسد الموالي لروسيا قد اكتمل الحصار العسكري والاقتصادي الأمريكي للغرب الروسي لتكون مناطق النفوذ الأمريكي من الجنوب إلى شمال سوريا ثم تركيا ثم جورجيا ثم أوكرانيا.

ثالثاً: محاصرة روسيا وتقليص مساحات نفوذها، بإثارة التوتر على حدودها وإشغالها بنفسها الأمر الذي يخرجها مضطرة من خريطة الشرق الأوسط كقطب فاعل ومؤثر. فضلا عن ذلك حاولت الإدارة الامريكية اظهار نفسها دولة راعية وداعم لدول المستضعفة، وهذا ما قاله مسؤولون أمريكيون إن الغزو الروسي والحرب العدوانية غير المبررة ضد أوكرانيا اليوم ليس مجرد اعتداء على الحرية الأوكرانية فحسب، بل يشكل أيضا تهديدا للنظام العالمي، وفي بيان سابق اصدره وزير الدفاع الأمريكي(لويد جيه أوستن) في شباط ٢٠٢٢، قال في ان الخطأ الذي ارتكبه بوتن صارخ بشكل خاص اليوم. فقد فشلت قوات الكرملين في الفوز بمعركة كييف، وفشلت في الإطاحة بالحكومة الأوكرانية المنتخبة ديمقراطياً، وفشلت في سحق إرادة الشعب الأوكراني وأضاف أن "أوكرانيا استعادت أكثر من نصف الأراضي السيادية التي استولت عليها قوات الكرملين في عام ٢٠٢٢. ونتيجة للحرب غير المبررة التي شنها بوتن، تكبدت روسيا مئات الآلاف من الضحايا، وخسرت معدات كبيرة، وتراجعت بشدة في برنامجها لتحديث الجيش، " قال الرئيس جو بايدن إن حرب روسيا في أوكرانيا لا تشكل تهديدًا لأوكرانيا أو الدول التي تشترك معها في الحدود فحسب بل تشكل تهديدًا لكل أوروبا وبقية العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، وقال بايدن في بيان صدر: "إن الشعب الأمريكي والشعوب في جميع أنحاء العالم تدرك أن مخاطر هذه المعركة تمتد إلى ما هو أبعد من أوكرانيا". فقبل عشر سنوات، احتل بوتن شبه جزيرة القرم وأنشأ أنظمة عميلة في منطقتي لوغانسك ودونيتسك في أوكرانيا وقبل عامين، حاول محو أوكرانيا من على الخريطة، وقال أوستن إن الولايات المتحدة اليوم، كجزء من مجموعة الاتصال الدفاعية لأوكرانيا، تواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا، جنبا إلى جنب مع الحلفاء والشركاء الدوليين، لتوفير ما تحتاجه للدفاع عنها الآن وفي المستقبل واضاف: "منذ عام ٢٠٢٢ قمت بانتظام بدعوة نحو ٥٠ دولة من جميع أنحاء العالم كجزء من مجموعة الاتصال الدفاعية الأوكرانية ويعمل هذا التحالف العالمي معًا لضمان حصول أوكرانيا على القدرات التي تحتاجها للدفاع عن شعبها من العدوان الروسي واستعادة أراضيها ذات السيادة، وقد أذهلني ثبات العزم الجماعي لأعضائها". وأضاف "لقد تعهد هذا التحالف التاريخي بتقديم أكثر من ٨٧ مليار دولار من المساعدات الأمنية لأوكرانيا منذ بداية حرب بوتن – بما في ذلك ١٥ من حلفاء الولايات المتحدة الذين يساهمون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في تلبية احتياجات أوكرانيا من القدرات

أكثر من الولايات المتحدة." وعليه، فقد قدمت الولايات المتحدة، من خلال سلطة الانسحاب الرئاسي ومبادرة المساعدة الأمنية لأوكرانيا، أكثر من (٦٤,١) مليار دولار من المساعدات العسكرية، وحوالي ٦٦,٩ مليار دولار من المساعدات العسكرية منذ الغزو الروسي الأولي لأوكرانيا في عام ٢٠١٤. وقد استخدمت الى الآن سلطة الانسحاب الرئاسية الطارئة في ٥٥ مناسبة منذ أغسطس ٢٠٢١ لتقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا يبلغ مجموعها حوالي ٣١,٧ مليار دولار من مخزونات وزارة، فضلا عن ذلك تم إرسال: أنظمة الدفاع الجوي، وأنظمة الرادار، وأنظمة المدفعية، والدبابات، والمروحيات، والمركبات البرية القتالية والدعم، والأنظمة الجوية بدون طيار، والصواريخ، والقذائف، وملايين طلقات ذخيرة الأسلحة الصغيرة كذلك قدمت الولايات المتحدة والدول الشريكة أيضًا تدريبًا مهمًا للأوكرانيين لتحسين مهاراتهم القتالية ومساعدتهم على تعلم كيفية استخدام المعدات العسكرية[٢٢]، وقال أوستن: "يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في الوقوف إلى جانب أوكرانيا، ليس فقط من أجل حرية أوكرانيا وأمنها، بل من أجل حرية وأمن العالم أيضا، فالحدث الكئيب الذي نشهده اليوم يجب أن يحفزنا جميعا على اتخاذ قرار بشأن نوع المستقبل الذي نريده لأطفالنا وأحفادنا: عالم مفتوح وآمن ومزدهر من القواعد والحقوق أو عالم عنيف وخارج عن القانون من العدوان والفوضى الذي يسعى إليه بوتن". وأضاف "نحن ندعم نضال أوكرانيا من أجل الحرية، لأن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به ولأن القيام بذلك يشكل أهمية مركزية لاستمرار أمن أميركا. وبعد عامين من حرب بوتن المتهورة والخارجة عن القانون، نحيي المدافعين الشجعان عن أوكرانيا، ونتمنى لمواطني أوكرانيا الذين لا ينحنون السلام والأمن والحرية" .[٢٣]

وعليه، لقد أدركت الولايات المتحدة مدى المخاطر التي يمكن أن تمثلها روسيا على المصالح الأمريكية، خاصة وأن الأخيرة قد بدأت تراجع حساباتها بشأن مناطق نفوذها الجيوستراتيجية فضلاً عن سعيها لاستعادة تأثيرها في محيطها الإقليمي وفي الشأن الدولي ايضاً تناضل لاستعادة مكانتها الدولية وأمجادها السوفيتية، لذا لم تقتصر السياسة الأمريكية على تحجيم الدور الروسي على الساحة الدولية، بل تعدى ذلك إلى تقليص دور موسكو في عقر دارها، وحتى داخل مجالها الحيوي أي ضمن ساحة دول الكومنفورم المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي السابق، ولهذا تركز الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية على اوكرانيا وتسعة دائما لتعميق الخلافات بينهما حتى لا يقوم تحالف استراتيجي بين الاثنين من شأنه أن يعيد روسيا لدورها العالمي ومما يشجعها على ذلك هو قلق أوكرانيا من عودة الهيمنة الروسية عليها، ورغبة (كيف) للانضمام للمؤسسات الغربية من أجل ذلك تم عقد ميثاق الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية وأوكرانيا الذي يركز على تعزيز التعاون في مجالات الدفاع والأمن والاقتصاد والتجارة والطاقة والديمقراطية والتبادل الثقافي، فضلا عن ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى منح أوكرانيا أفضلية تجارية وانشا الطرفان مجلسا للتجارة والاستثمار في إطار اتفاق الدولتين على التعاون التجاري والاستثمار والعمل على زيادة

الفرص التجارية والاستثمارية من خلال تحديد وإزالة العوائق امام التدفقات التجارية والاستثمارية بين الدولتين، فضلا عن ذلك ساعدت الولايات المتحدة انضمام اوكرانيا إلى العديد من المنظمات الدولية بما فيها الأمم متحدة مجلس الشراكة الأوروبي الاطلسية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وأصبحت اوكرانيا عضوا غير مراقب في منظمة الدول الأمريكية [٢٤] .

وانطلاقاً من معنى القاعدة **الفيزيائية** المشهورة(لكل فعل ردة فعل تساويه في المقدار وتعاكسه بالاتجاه) فإن الفعل الروسي العالمي الجديد الذي تبلور في الأزمة سيواجه بفعل في إطار البيئة السياسية الدولية من قبل الأطراف المعنية وفي مقدمة هذه الأطراف هي الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن، ومن هنا فإن معادلة ثلاثية الأبعاد ستتحكم في طبيعة العلاقة الروسية الأمريكية في الحاضر والمستقبل، البعد الأول يتصل بالعداء والتنافس التاريخي الذي يعم العلاقة بين الطرفين والثاني دور الولايات المتحدة في تأجيج الحرب بين روسيا وجوارها القريب كدورها في إثارة جورجيا **واوكرانيـة** ضد روسيا ومصالحها في المنطقة أي دخول الولايات المتحدة كطرف في الأزمة، أما البعد الثالث فهو وقوف الولايات المتحدة كعائق بوجه التطلعات الروسية للعب دور عالمي مميز، وهذه الأبعاد تتمثل في ثلاثة جوانب رئيسة تسير في إطارها تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على العلاقات الروسية الأمريكية وهي بعد التنافس الاستراتيجي العالمي بين الطرفين وبعد العلاقات بين روسيا وحلف الناتو وأخيراً بعد سباق التسلح بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية، أي إن الاهداف الأمريكية تتطلب عملية تحريك توازنات في المنطقة، فتشكيل خارطتها السياسية أصبح هدف استراتيجي لا بد منه فالإدارة الأمريكية، ساعية إلى حرمان روسيا من الحركة لذا قامت بتطويقها في جميع الاتجاهات، وبذلك تحولت اوكرانيا إلى منطقة ارتطام، جيوليتيكي تخوض فيها الولايات المتحدة حرب بالوكالة ضد روسيا الاتحادية، وبذلك يمكن القول، أن السياسة الأمريكية تركز على إعاقة أي تقارب روسي محتمل مع الدول الحليفة أو غير الحليفة للولايات المتحدة، أي مع الحلفاء أو الخصوم في اطارها الإقليمي او في المنطقة الاستراتيجية المهمة مثل منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، [٢٥].

وعليه، فان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من القوة والقدرة ما يمكنها من إدارة الأزمات الدولية وتوظيفها بما يخدم مصالحها ويعزز طموحاتها بالزعامة الدولية ولكن على الرغم من هذا الامكانية فقد اختلفت الآراء في طبيعة هذه القدرة وبدرجة النجاح أو الإخفاق في إدارة الأزمة الروسية الاوكرانية بسبب أحداث ومتغيرات إقليمية ودولية حددت من استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة الدولية.

الخاتمة

أن إدارة الولايات المتحدة الامريكية للأزمات الداخلية والدولية ليست مجرد ردود فعل عشوائية، بل هي جزء من استراتيجية محسوبة ومدروسة تعتمد على قوتها الذكية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، هذه الاستراتيجية تظهر بوضوح في احداث هجمات ١١ أيلول سبتمبر ٢٠٠١، وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية فقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية مجموعة واسعة من الأدوات، اذ شكلت الازمة الأولى المتمثل بأحداث ١١ ايلول نقطة تحول كبرى في السياسة الأمريكية على المستويين الداخلي والخارجي، فقد تعاملت الولايات المتحدة مع هذه الأحداث بشكل استثنائي، معتمدة على استراتيجيات متعددة الأبعاد تضمنت الاستراتيجية الأمنية، العسكرية، والدبلوماسية، ففي **المجال الأمني** أقرّت الولايات المتحدة قانون "باتريوت آكت(Patriot Act) " في أكتوبر ٢٠٠١، الذي وسّع صلاحيات الأجهزة الأمنية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مراقبة الاتصالات والتحويلات المالية، تأسست وزارة الأمن الداخلي (Department of Homeland Security) لتنسيق الجهود بين الوكالات الحكومية وتعزيز الأمن الداخلي، وتشديد إجراءات التفتيش في المطارات وتحديث بروتوكولات أمن الطيران، اما في **المجال العسكري** فقد شنّت الولايات المتحدة حرباً على أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١، بهدف الإطاحة بنظام طالبان الذي وفر ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة، فضلا عن ذلك فقد تبنّت استراتيجية (الحرب على الإرهاب)، ما أدى لاحقاً إلى غزو العراق في ٢٠٠٣، بزعم وجود أسلحة دمار شامل وعلاقات بين النظام العراقي والإرهاب، كذلك كانت الأداء الدبلوماسية دور في حشد تحالفاً دولياً، مما أدى إلى تعاون استخباراتي وعسكري مع العديد من الدول وضغوط دبلوماسية على دول تُتهم بدعم الإرهاب، مثل إيران وسوريا، وفرض عقوبات على بعضها، اما مع ازمة الحرب الروسية الأوكرانية فقد مثلت استراتيجيتها في التعامل من خلال العقوبات الاقتصادية، والدعم العسكري، والتعبئة الدبلوماسية الدولية، للضغط على روسيا وتقييد تحركاتها في أوكرانيا، **فالعقوبات الاقتصادية** التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها على روسيا أضعفت الاقتصاد الروسي بشكل كبير، مما أثر على العملة الوطنية والتجارة الدولية الروسية، وساهم في تقييد تمويل العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا . وهذا العقوبات لا يهدف فقط إلى إضعاف الخصم، بل إلى إظهار التزام الولايات المتحدة بتطبيق قوانين النظام الدولي ومبادئه عندما يكون هناك خرق من قِبَل أي طرف، على الجانب اخر فقد قدمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات عسكرية ضخمة لأوكرانيا، تشمل الأسلحة الحديثة والتدريب العسكري، مما ساعد أوكرانيا على تحسين قدراتها الدفاعية والصمود أمام الجيش الروسي. هذا الدعم العسكري ليس مجرد وسيلة لتمكين أوكرانيا من الدفاع عن نفسها، بل هو جزء من استراتيجية أمريكية أوسع لتعزيز التوازن العسكري في أوروبا وإظهار التزام الولايات المتحدة بأمن حلفائها في حلف الناتو.

من ناحية أخرى، ساهمت الحدة بشكل كبير في تشكيل تحالف دولي ضد روسيا. فقد استطاعت واشنطن حشد دعم دولي واسع، خاصة من الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى عزل روسيا على الساحة الدولية. ومن خلال ذلك، عززت الولايات المتحدة نفوذها في أوروبا وأظهرت قوة التحالفات الدولية التي تقودها، الا ان ذلك يحمل في طياته مخاطر كبيرة، خاصة مع التهديدات الروسية المتكررة باستخدام السلاح النووي في حال تعرضت مصالحها الوطنية للخطر. كما أن تداعيات هذه الأزمة امتدت إلى الاقتصاد العالمي، حيث أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، مما أثر سلباً على دول عديدة، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة الأميركية.

الاستنتاجات:

أولاً: استخدمت الولايات المتحدة الامريكية الأزمات لتعزيز القيادة العالمية في أعقاب ١١ سبتمبر، اذ الأزمة لتعزيز دورها كقائد عالمي فيما يعرف بالحرب على الارهاب ما سمح لها بتوسيع نطاق وجودها العسكري والدبلوماسي حول العالم اما في الحرب الأوكرانية فقد قادت واشنطن تحالفاً دولياً لدعم أوكرانيا وفرض عقوبات على روسيا، مما عزز دورها كزعيم لحلف الناتو وحامي النظام الدولي.

ثانياً: اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على الأدوات العسكرية والدبلوماسية في الازمتين فبعد ١١ سبتمبر، ركزت الولايات المتحدة على التدخلات العسكرية المباشرة في أفغانستان والعراق لتحقيق أهدافها الاستراتيجية اما في الأزمة الأوكرانية، فضلت الولايات المتحدة تقديم دعم عسكري غير مباشر (تزويد أوكرانيا بالسلاح) واستخدام أدوات دبلوماسية واقتصادية مثل العقوبات والضغط السياسي.

ثالثا: توظيف الأزمات لتغيير قواعد اللعبة الجيوسياسية: اذ أعادت الولايات المتحدة الامريكية صياغة سياسات أمنية دولية مثل توسيع صلاحياتها من خلال الأمم المتحدة للتدخلات الأمنية ومكافحة الإرهاب، وقد استغلت ذلك لتقليص نفوذ روسيا في أوروبا وإضعافها اقتصادياً وعسكرياً على المدى الطويل.

رابعاً: دمج المصالح الاقتصادية بالأهداف السياسية بما في ذلك تأمين مصادر الطاقة في الشرق الأوسط لا سيما بعد احتلالها للعراق والسيطرة على منابع النفط، كذلك استغلت الولايات المتحدة الامريكية العقوبات على روسيا لتعزيز دورها في سوق الطاقة العالمي من خلال تصدير الغاز الطبيعي لدول أوروبا كبديل للغاز الروسي.

خامساً: عملت الولايات المتحدة الامريكية على تعزيز القيم الأمريكية كأداة تأثير لقيم الحرية والديمقراطية ولتبرير تدخلاتها العسكرية في الشرق الأوسط، كذلك دعمت الديمقراطية الأوكرانية كرمز للصراع ضد الأنظمة الاستبدادية، مما عزز من شرعية سياستها الخارجية أمام حلفائها وشعوبها.

الهوامش

(١)

(١) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، دار الحكمة للطباعة،١٩٩١، ص ٢٦.

(٢) حسين شريف، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٣٣.

(٣) زيد منير عبود، ادارة الازمات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٤٥. كذلك: محمد صلاح، إدارة الأزمات والكوارث بين المفهوم النظري والتطبيق العملي، مكتبة الكتب العربية،٢٠٠٥، ص٤٣.

(٤) محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ٦٠.

(5) Laurence Barton, Crisis in Organization Managing & Communicating in the heat of chaos, south western, U.S.A.., 1993, P.2

(٦) مالك محسن العيساوي: الحروب بالوكالة، إدارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية، العربي للتوزيع والنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٥.

(٧) إن خصائص الأزمة متعددة ومتنوعة، يمكن إيجازها في الامور الآتية وجود مجموعة من القوى تشكل ضغطاً يؤدي الى تأثر السلطة السياسية للدولة بها (ضغطاً مادياً، اجتماعياً، سياسياً، اقتصادياً، نفسياً..) من اجل إملاء إرادتها وتحقيق مصالحها.

تضمُّن الحدث تهديداً سياسياً لمصالح كيان الدولة وأهدافها واستقرارها واستمرار مؤسساتها في أدائها الوظيفي، مما يؤدي الى وجود عنصر الخطر والخوف.

تطلُّب الحدث استخدام وسائل وطرق غير عادية في مواجهة المشكلة، وقد يضطر متخذ القرار الى الاستعانة بقوة خارجية للسيطرة على الأزمة.

محدودية الوقت الزمني المتاح للإطراق المعنية للاستجابة واتخاذ القرار المناسب.

وجود درجة عالية من الشك في فعالية الخيارات المطروحة، وذلك لأن القرارات لا تخلو من التوتر والقلق وقلة المعلومات.

ظهور أعراض سلوكية غير مقبولة وغير مرغوبة، مثل: القلق والتوتر، وفقدان بعض العلاقات الاجتماعية، وشيوع اللامبالاة، وعدم الانتماء، وقد تصل هذه الاعراض الى حد التذمر والتخريب للموجودات المادية داخل الدولة.

ان الأزمة، في كل مستوياتها الداخلية والخارجية، وبغض النظر عن النجاح والفشل، تجلب لنفسها أنصاراً ومعادين، وفقاً لطبيعتها، ومصالح للمؤيدين والمعارضين.

للمزيد يراجع: كريستوفر و. مور، عملية الوساطة، استراتيجيات عملية لحل النزاعات، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر، عمان، ٢٠٠١، ص٥١.كذلك: وليام ب. روس، لا تتسرع بالحلول، ترجمة: مروان الحموي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص٦٧.

(٨) اسماعيل عبد الرحيم الحوسيني، نظم الادارة الأزمات، مكتبة دبي، الشارقة، ٢٠٠٨، ص١٠-١١.

(٩) حسن بكر احمد، ادارة الأزمة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٦٧.

(١٠) جمال حواش، سيناريو الأزمات والكوارث بين النظرية والتطبيق، المؤسسة للعربية للنشر والاعلام، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٩.

(١١) عباس رشدي العماري، المرجع السابق، ص٢٤

([12]) Walter Raymond, Dictionary of Politics ,Laurence Vill Brunswick Publishing Company, U.S.A,1981,P.12

([13]) Seyom Brown, the Crisis of Power-Foreign Policy in Kissingar Years, Coloimbia Unversity Press. New York, 1979, p.14.

(١٤) عباس رشدي العماري، المرجع السابق، ص٢٦.

(١٥) عبد الرزاق محمد الدليمي، الاعلام وإدارة الازمة، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٨٨.

(١٦) هشام القروي، الشرق الأوسط بعد ١١ سبتمبر، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٣٣-٣٦.

(١٧) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الامريكية، وزارة الثقافة الهيئة العامة السوريا للكتاب، ٢٠٠٨، ص٤٤.

(١٨) نقلاً عن: أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، في مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد١١، سنة ٢٠١٤، ص٨٠.

(١٩) اثير ناظم عبد الواحد جاسور، موقف الدول الكبرى من عمليات توسع حلف شمال الاطلس شرقاً، المجلة السياسية الدولة، المجلد(١)، العدد(١١)، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٢٦. كذلك: فيان احمد محمد لاوند، الازمة الأوكرانية في السياسة الروسية والأمريكية وابعادها المستقبلية، مجلة الدراسات المستدامة، العدد (٣)، الملحق (٢)، ٢٠٢١، ص ١٨٢-١٨٥.

(٢٠) راجع دراسة: خالد إسماعيل سرحان، بعنوان: عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية، في مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد ٧، سنة ٢٠١٤، ص ١١٩_١٢٠.

(٢١) حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص١٠٥. كذلك أرشد مزاحم مجبل، مرجع سابق، ص٧٨.

(٢٢) لقد قامت الولايات المتحدة وشركاؤها بتدريب أكثر من ١٢٣ ألف أوكراني في أكثر من ٨٠ موقعًا حول العالم. وقد قدمت الولايات المتحدة وحدها التدريب لنحو ١٩ ألفًا من أفراد الخدمة الأوكرانيين على الأسلحة المشتركة ومنصات القتال المحددة ومهارات الموظفين والقيادة. وفي الولايات المتحدة أيضًا، يتلقى أفراد الخدمة الأوكرانيون تدريبات على استخدام طائرات إف-١٦. كما يتواجد أفراد خدمة أوكرانيون آخرون، من الطيارين ومهندسي الطائرات، في الولايات المتحدة لحضور دروس باللغة الإنجليزية كجزء من تحالف تدريب طائرات إف-١٦ بقيادة الدنمارك وهولندا، للمزيد راجع الورقة البحثية لمكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الدفاع الامريكية، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واوكرانية، على الموقع الالكتروني، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/١١/١

https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-ukraine

(٢٤) علي عدنان علي، عباس هاشم عزيز، تأثير المتغير الاوكراني في العلاقات في العلاقات الامريكية الروسية بعد العام ٢٠١٤، مجلة السياسة الدولية العدد (٥٧)، ٢٠٢٣، ص ٩٣.

(٢٥) فيان احمد محمد لاند، الازمة الأوكرانية في السياسة الروسية وابعادها المستقبلية، مجلة الدراسات المستدامة، العدد الثالث/ ملحق ٢، ٢٠٢١، ص 198-200.

(٢٦) نورهان الشيخ، التحديات والقيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٤-ص ١٣٨.

كذلك: السياسة الخارجية الروسية ومشكلات الشرق الاوسط، قراءة نقدية في وثيقة روسية، على الموقع الالكتروني، تاريخ الدخول / ٢٠٢٤/١٠/٢٩.http://www.academia.edu

المصادر

اولاً: الكتب

١) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، دار الحكمة للطباعة،١٩٩١.

٢) حسين شريف، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

٣) محمد صلاح، إدارة الأزمات والكوارث بين المفهوم النظري والتطبيق العملي، مكتبة الكتب العربية،٢٠٠٥.

٤) محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

٥) مالك محسن العيساوي: الحروب بالوكالة، إدارة الازمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية، العربي للتوزيع والنشر، القاهرة، ٢٠١٥.

٦) وليام ب. روس، لا تتسرع بالحلول، ترجمة: مروان الحموي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.

٧) كريستوفر و. مور، عملية الوساطة، استراتيجيات عملية لحل النزاعات، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر، عمان، ٢٠٠١.

٨) اسماعيل عبد الرحيم الحوسيني، نظم الادارة الأزمات، مكتبة دبي، الشارقة، ٢٠٠٨.

٩) حسن بكر احمد، ادارة الأزمة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٠) جمال حواش، سيناريو الأزمات والكوارث بين النظرية والتطبيق، المؤسسة للعربية للنشر والاعلام، القاهرة.

١١) عبد الرزاق محمد الدليمي، الاعلام وإدارة الازمة، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

١٢) هشام القروي، الشرق الأوسط بعد ١١ سبتمبر، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٤.

١٣) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الامريكية، وزارة الثقافة الهيئة العامة السوريا للكتاب، ٢٠٠٨.

١٤) نورهان الشيخ، التحديات والقيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٤.

١٥) زيد منير عبود، ادارة الازمات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

ثانياً: المجلات

١) أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، في مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (١١)، سنة ٢٠١٤.

٢) اثير ناظم عبد الواحد جاسور، موقف الدول الكبرى من عمليات توسع حلف شمال الاطلس شرقاً، المجلة السياسية الدولة، المجلد (١)، العدد (١١)، بغداد، ٢٠٠٩.

٣) فيان احمد محمد لاوند، الازمة الأوكرانية في السياسة الروسية والأمريكية وابعادها المستقبلية، مجلة الدراسات المستدامة، العدد (٣)، الملحق (٢)، ٢٠٢١.

٤) خالد إسماعيل سرحان، بعنوان: عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية، في مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد ٧، سنة ٢٠١٤.

٥) علي عدنان علي، عباس هاشم عزيز، تأثير المتغير الاوكراني في العلاقات في العلاقات الامريكية الروسية بعد العام ٢٠١٤، مجلة السياسة الدولية العدد (٥٧)، ٢٠٢٣.

ثالثاً: الكتب الإنكليزية:

1) Laurence Barton, Crisis in Organization Managing Communicating in the heat of chaos, south western, U.S.A.., 1993.
2) Walter Raymond, Dictionary of Politics, Laurence Vill Brunswick Publishing Company, U.S.A, 1981.
3) Seyom Brown, the Crisis of Power-Foreign Policy in Kissingar Years, Coloimbia Unversity Press. New York, 1979.

رابعاً: مواقع الانترنت

١) التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واوكرانية،

https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-ukraine

٢) السياسة الخارجية الروسية ومشكلات الشرق الاوسط، قراءة نقدية في وثيقة روسية.

http://www.academia.edu